التنمية و التخلف:

الهدف: تشكل التنمية اليوم مطلبا اساسيا لمختلف المجتمعات لما تحدثه من اثر في حياتهم وعبر مستويات متعددة وهاته المحاضرة تحاول ان تبسط للطلبة مفهوم التنمية وما تقتضيه في المقابل ان صح القول من سعي لتجاوز حالة التخلف والقضاء عليه .

التنمية: تعني كلمة التنمية الزيادة والانتشار حسب اللغة العربية أما في اللغة الانجليزية فتعني التغيير الجذري للنظام القائم واستبداله بنظام آخر أكثر كفاءة، فالتنمية هي تلك العملية المتعددة الأبعاد والتي تتضمن إجراء تغيرات جذرية في الهياكل الاجتماعية والسلوكية والنظم السياسية والإدارية جنبا إلى جنب مع زيادة معدلات النمو الاقتصادي وتحقيق العدالة في توزيع الدخل القوي واستئصال جذور الفقر في المجتمع. فالتنمية هي إذن عملية تغيير مقصود وواعي للهياكل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية القائمة في المجتمع المتخلف من اجل بلوغ مستويات أعلى من حيث الكم والنوع لإشباع الحاجات الأساسية لغالبية أفراد المجتمع. ويمكن أن نستخلص جملة أو عدة خصائص أو سمات تتصف بها التنمية وهي :

- التنمية عملية مستمرة وليست حالة عارضة.
- التنمية عملية واعية وليست عشوائية فهي عملية محددة الغايات تعمل من خلال إستراتيجية وخطط وبرامج.
- التنمية عملية مجتمعية يجب أن تساهم فيها كل الفئات والقطاعات.
- التنمية عملية موجهة تعي الغايات المجتمعية وتلتزم بتحقيقها مع امتلاك القدرة على الاستخدام الكفء لموارد المجتمع إنتاجا وتوزيعا بأسلوب حضاري.
- تعمل على إيجاد تحولات هيكلية في الإطار الاجتماعي والسياسي مثلما هي القدرة والبناء المادي للقاعدة الإنتاجية.

أهدافها : تسعى التنمية الى تحقيق جملة من الأهداف منها:

- تهدف التنمية في البلدان المتخلفة لتغيير الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية المتردية.
- العمل على توسيع مجالات الاختيار الاقتصادي والاجتماعي أمام الأفراد والشعوب وذلك من خلال تخلصهم من التبعية والفقر والجهل وجميع أشكال التخلف.

- تحسين الأحوال الاجتماعية وتنمية القدرات البشرية مما رفع من وعي الجماهير إلى مستوى يجعلهم قادرين على المساهمة في عملية التنمية الشاملة.
- وهي تهدف لتحقيق الاستقرار السياسي وزيادة كفاءة الحكومة المركزية في عمليات التوزيع وهدفها كذلك زيادة معدلات مشاركة الجماهير في الحياة السياسية من اجل صنع القرار والمشاركة في رسم ووضع مختلف السياسات.

مجالات التنمية: للوهلة الأولى يتبادر إلى الذهن أن مصطلح التنمية اقتصادي بحت لكن ذلك يتبدد من خلال تطرقنا لمجالات التنمية وهي :

- **التنمية الاقتصادية:** على اعتبار أنها عملية رفع مستوى الدخل الحقيقي حيث يترتب على هذا ارتفاع متوسط نصيب الفرد من هذا الدخل على أساس أن التنمية في جوهرها تهدف إلى زيادة الطاقة أو القدرة الإنتاجية للاقتصاد وذلك فهي غاية تستهدفها المجتمعات المتقدمة والمتخلفة.

وللإشارة فان الدخل يقترن بعدد السكان فإذا زاد عددهم بمعدل يفوق الزيادة في الدخل الوطني فانم نصيب الفرد سوف ينخفض والعكس صحيح.

- **التنمية الاجتماعية** : نتيجة التطور الذي عرفته المجتمعات فان مصطلح أو مفهوم التنمية تطور كذلك, حيث ارتبط بالعديد من الحقول المعرفية وبدأت مجالات تنموية جديدة في الظهور ومنها التنمية الاجتماعية والتي تهدف إلى تطور التعاملات المجتمعية وذلك بين أطراف المجتمع, الفرد, المؤسسة الاجتماعية, الجماعة, المنظمات الأهلية.
- **التنمية السياسية** : والتي من خلالها يتم ترسيخ فكرة المواطنة, وتحقيق التكامل والاستقرار داخل ربوع الوطن وزيادة معدلات مشاركة الجماهير في الحياة السياسية, وتدعيم قدرة الحكومة على تطبيق قوانينها وسياساتها على سائر إقليم الدولة (التغلغل) وبالتالي فغاية التنمية السياسية تخليص المجتمع من بعض سمات تخلفه, مثل أزمة الشرعية, المشاركة والتوزيع.

عوائق التنمية: والملاحظ أنها تتداخل كثيرا بل وتتشابه إلى حد بعيد مع سمات الدول المتخلفة .

• **عوائق اقتصادية** : ويمكن تلخيص وإيجاز هذه العوائق في نقص الموارد المخصصة للاستثمار في عملية التنمية, وكذا انخفاض مستوى الدخل الفردي الذي يؤثر مباشرة على مستوى إنتاجية الفرد في الدخل العام (الوطني) وكذا تخلف أساليب الإنتاج وتدني مستوى التكنولوجيا المستخدمة.

• **العقبات والعوائق السياسية والاجتماعية والفكرية:** حيث يعتبر العامل السياسي أساسيا في أحداث التنمية لان عدم توفر الاستقرار السياسي مثلما هو سائد في اغلب الدول المتخلفة يشكل عائقا حقيقيا أمام التنمية ذلك أن اتخاذ القرارات الاقتصادية التنموية التي تؤدي لإحداث تغيرات عميقة في نواحي عدة إنما يتطلب استقرار سياسيا في الدولة لكي تستطيع أن تعمل بجد للوصول إلى الأفضل وهذا ما يتطلب توفير بيئة سياسية مهيأة قادرة لإدارة المجتمع وإدارة التنمية من اجل خفض مستوى ردود الأفعال الاجتماعية والسياسية غير المقبولة. ومما لاشك فيه أيضا انه هناك عادات وتقاليد تقف عائقا أمام التنمية,فالعمل ليس له مواصفات وشروط محددة وإنما في الغالب بالاعتماد على الو لاءات العشائرية والوساطات والطائفية الحزبية بشكل عام. لأجل ذلك فان التغيير يكون من أفراد المجتمع وذلك عن طريق العمل الجاد والصدق و الإخلاص في المعاملات لتحقيق الأهداف المنشودة, والقضاء تدريجيا على العادات والتقاليد المتبعة في الدول المتخلفة من اجل توفير المناخ الملائم لعملية التنمية واتخاذ القرارات المناسبة لدفع عملية التنمية نحو الأمام.

• **العوائق التكنولوجية والتنظيمية:** إن إحداث أو تحقيق التنمية في أي بلد تحتاج إلى جهاز حكومي ذو كفاءة عالية لتحمل مسؤولياته من اجل تحقيق النمو دون نسيان دور القطاع الخاص في بعض المجالات الاقتصادية والاجتماعية في دفع عملية التنمية إلى الأمام فالتعاون بين القطاعين الخاص والعام يسهل الوصول للتنمية خاصة وانه هناك بعض المشاريع المكلفة لا يستطيع القطاع الخاص القيام بها وبعض المشروعات يمكن التنازل عنها من قبل القطاع العام لصالح القطاع الخاص. كذلك من بين عقبات التنمية في مجال التنظيم إتباع تلك الأساليب الإدارية المعقدة والروتين والبيروقراطية بمفهومها السلبي. لذلك لا بد من نقل التكنولوجيا في الجهاز الإداري مع التكثيف والتركيز على الدورات التدريبية لرفع مستوى الجهاز الحكومي وحتى القطاع الخاص (دورات تكوينية للمؤسسات)__لان كلا القطاعين مسؤولين عن عملية التنمية الإدارية في الدولة لان أفراد القطاع الحكومي والقطاع

الخاص كلاهما جزء لايتجزأ من المجتمع. وتحتاج الدول النامية (المتخلفة) إلى نقل تكنولوجيا بسيطة وليست معقدة بما يتناسب مع طبيعة ظروف الدول حتى لا تكون عقبة من عقبات التنمية ولا بد من تدريب كوادر محلية وطنية للقيام في المستقبل القريب بتلك المسؤوليات دون الاعتماد على الغير أو خبرات خارجية.

التخلف

تعاني الكثير من الدول اليوم من مشكلة التخلف وهي تعمل جاهدة من اجل تجاوزها والخروج منها ولعل نقطة البداية تكون من خلال معرفة طبيعيته ومسبباته لإيجاد الحلول المواتية له. ويعني التخلف باعتباره مشكلة ووضعا غير مرغوب فيه وحالة مرضية يعمل المجتمع على التخلص منه ليصل إلى وضع أفضل يستهدف تحقيق التنمية.

وهو يعني أيضا تخلف قوى الإنتاج في الدولة أو إعاقة قوى الإنتاج لتتفاعل مع بعضها البعض سواء داخليا أو خارجيا. فهو إذن يعبر عن تلك الدول التي تتميز بتخلف أسلوب الإنتاج فيها فما هو إلا سيادة أساليب إنتاج متخلفة فهو يشير بذلك إلى عدم الاستفادة أو إلى انخفاض نسبة استغلال الثروات الوطنية بالإضافة إلى ذلك فان التخلف هو ظاهرة تاريخية نتج عنها وضع اقتصادي واجتماعي متناقض حتى إن الأستاذ إسماعيل صبري عبد الله يقول عنه انه نوع خبيث للتنمية, حيث انه مصطلح ذو محتوى تاريخي توصف به المجتمعات التي خضعت إلى الهيمنة الاستعمارية ولاستغلال الرأسمالية الغربية وهو ليس نقيض للتنمية بل هو نوع خبيث للتنمية, لأنه وبخاصة خلال فترة الاستقلال السياسي بقيت الكثير من الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للدول المتخلفة مرتبطة بالدول المتقدمة. وللإشارة فانه إلى جانب مصطلح الدول المتخلفة فانه هناك مصطلحات أخرى متداولة منها:

البلاد المتأخرة (المتخلفة) وهناك من لا يفرق بينهما فعندما نقول البلدان المتأخرة فهذا يعني أنها متأخرة مقارنة بالبلدان الأخرى والبعض يفرق بينهما فالمتأخرة والتأخر يخص الموارد البشرية عن التقدم التكنولوجي أما تعبير المتخلفة فهو بالنسبة لاستغلال الموارد الطبيعية المتاحة.

هناك أيضا **مصطلح أو تسمية بلدان العالم الثالث** ومن خلاله يلاحظ أن العالم ثلاث أجزاء

- العالم الرأسمالي
- العالم الاشتراكي
- الباقي العالم الثالث، ويعتبر الفرنسي الفريد سوفي أول من أطلق هذه التسمية.

البلدان السائرة في طريق النمو: وهو مصطلح فيه مراعاة لظروف الدول المتخلفة, يعمل على تلطيف العلاقة بينها وبين الدول المتقدمة. إلى جانب ذلك هناك تسميات أخرى مثل البدائيون, بائسون, غير المجهزين...الخ. لكن لماذا تزايد الاهتمام بقضية التخلف أو مشكلة التخلف؛ في الحقيقة هناك عوامل عدة نورد أهمها :

- تزايد استقلال الدول خاصة بعد نهاية الحرب العالمية الثانية وانتشار الحركات التحررية, حيث أدركت الدول المستقلة حديثا بعدما كانت مستقلة قدر الأوضاع الكارثية التي هي فيها وضرورة تبني سياسات تنموية للخروج مما هي فيه من تخلف.
- بروز دور هيمنة الأمم المتحدة والأدوار الموكلة لها؛ حيث لعبت الهيئة الأممية من خلال وكالاتها والهيئات التابعة لها دورا كبيرا لمحاربة التخلف مثال من خلال دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي .
- تغيير موقف الدول المتقدمة تجاه مسالة إنماء الدول المتخلفة؛ ففي السابق كان هناك تجاهل من قبل الدول المتقدمة بخصوص إنماء الدول المتخلفة ونتيجة لتغيير الأوضاع تجاوبت الدول المتقدمة مع سياسات التنمية في الدول المتخلفة وتمثل ذلك من خلال مساعدات مالية وفنية وإنماء الدولة المتخلفة يؤدي إلى زيادة صادرات الدول المتقدمة ومدى انتشار الصناعات وتدني تكاليف الإنتاج, لأسباب خارجية وداخلية.

السمات والخصائص الأساسية للدول المتخلفة :

- تدني مستوى الدخل وما ينجم عنه من نقص في الادخار وضيق السوق المحلية.
- هيمنة النشاط الزراعي على الفعالية الاقتصادية مع تخلف أساليب الإنتاج الزراعي.
- هيمنة سلعة واحدة على الإنتاج المحلي وعلى الصادرات وغالبا ما تكون من الخامات أو المنتجات الزراعية.
- تركز السلطة السياسية وضيق قاعدة القرار مع غياب الاستقرار السياسي .

- ضعف الهياكل والتنظيمات المؤسسية ونقص الكوادر الإدارية والفنية المؤهلة لقيادة النشاط الاقتصادي.
- الكثافة السكانية العالية وارتفاع معدل الزيادة الطبيعية وما يقود إليه ذلك من اختلال بين السكان والموارد.
- تفشي الأمية وتدني مستوى التعليم بشكل عام والتعليم المهني بشكل خاص.
- شيوع الأنماط السلوكية القائمة على المحاكاة والاستهلاك المظهري.
- الاختلال بين القطاعات لصالح القطاع الثالث بسبب عدم التوادم بين حركة التمدن والتطور الاقتصادي.
- الاعتماد على التكنولوجيا الأجنبية بسبب الفجوة التي تفصل البلدان المتخلفة عن العالم المتقدم.
- ارتفاع نسبة المديونية الخارجية وتفاقم العجز في ميزان المدفوعات مع زيادة الاعتماد على رؤوس الأموال الأجنبية بسبب نقص الموارد الوطنية.